ـمتها جامعة عدن

ـات المرحلة واستجابة

المبرمة بين شطري الوطن ١٩٧٩م وعودة الروح للجان الوحدة من جديد ليثمر ذلك تقارباً بين النظامين والوصول بالجهد المشترك إلى انجاز تاريخي يتمثل بوضع أول دستور لدولة الوحدة المرتقبة والخروج من غبار التصدع والاحتراب الداخلي فيما عرف بمعارك المناطق الوسطى التي قادتها الجبهة الوطنية المدعومة من عدن، والاتجاه نحو رؤى سياسية فيها قدر من الشفافية عن طريق تطبيع الحياة السياسية في البلاد واشراك أكبر قدر من الشخصيات والفعاليات والتنظيمات المختلفة في صياغة الميثاق الوطني وتأسيس حزب المؤتمر الشعبي العام كخطوة أولى في مقابل الحزب الحاكم في جنوب الوطن وفي بلد الحزبية تطل برأسها من كل بيت فيه رغم التحريم الرسمي وهو ماوضعته القيادتان السياسيتان في الشمال والجنوب نصب أعينها عشية إعلان وحدة الوطن اليمني المعلنة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م كأهم الأحداث السياسية قاطبة في القرن العشرين، والتي كان لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح، الدور البارز في انضاج ظروفها واشتراطاتها المعقدة بمعية القيادة السياسية الحاكمة في عدن برئاسة الأخ علي سالم البيض، دون أن نغفل في هذا الاتجاه الظروف الخارجية والمتغيرات الدولية التي حدثت بشكل دراماتيكي لم يكن في الحسبان في العشر السنوات الأخيرة من القرن العشرين وأهمها سقوط جدار الفصل البغيض في برلين عام ١٩٨٩م وانهيار المعسكر الاشتراكي فيما بعد وانتفاء ثنائية الاستقطاب العالمية بين الشرق والغرب وانتهاء الحرب الباردة، وكانت الوحدة اليمنية أمنية الجماهير اليمنية تأتي متزامنة، ومتوائمة مع أهم مقومات بقائها وهو الديمقراطية واطلاق كوامن الإبداع الشعبي اليمني من خلال الحريات السياسية والتعددية الحزبية وحرية الكلمة، باعتبار أن الديمقراطية هي صمام أمان الوحدة من أجل الحرية والكرامة والمواطنة المتساوية عبر كل مراحل النضال الوطني في اليمن، وبدونها تصبح الوحدة اليمنية مفرغة من محتواها الوطني الشامل الذي يضع اليمن في الطريق الصحيح نحو حياة عصرية، هناك مصاعب جمة على الأرض تجعل المطبق ديمقراطياً أقل بكثير من النظري المنصوص عليه دستورياً وقانونياً، ناهيك عن مطالب المواطنين الشرعية بهذا.

الخلاصة، فإن ما تحقق يحسب لليمن وفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، إذ أجرى فعلاً حقيقياً وبإرادة شجاعة للتأسيس عليه قدماً لحياة ديمقراطية ترتكز على مقومات التداول السلمي للسلطة وفصل السلطات بما في ذلك السلطة القضائية لتكون حكماً عادلاً في القضايا السياسية دون تدخل من أحد.

وفي مجال التنمية، ويحسب للأخ الرئيس تنفيذه الخطط الخمسية للسنوات (١٩٧٥- ١٩٨١م) و (١٩٨٢- ١٩٨٦م) و (١٩٨٧- ١٩٩١م) وتنفيذ الخطط الخمسية بعد الوحدة للسنوات (١٩٩٦- ٢٠٠٠م) و (٢٠٠١- ٢٠٠٥م) و (٢٠٠٦- ٢٠١٠م) والتي يتوقع صدورها في صيغتها النهائية قريباً.

٣ـ استحقاقات تقابلها تحديات:

ان قبول فخامة الرئيس علي عبدالله صالح لترشيح حزبه (حزب المؤتمر الشعبي العام) له لخوض الانتخابات الرئاسية في ٢٢ سبتمبر، ٢٠٠٦م وهو استحقاق دستوري لولاية أخرى تمتد من ٢٠٠٦م حتى عام ٢٠١٣م، ليصبح إجمالي فترة حكمة (٣٥) عاما (في حال فوزه وهو المرجح) في ظل واقع تسوده أفتان وهما: النمو السكاني المتسارع والفساد، حيث تشير الوثائق الدولية إلى أن سكان اليمن في منتصف عام ٢٠٠١م بلغ حوالي ١٨ مليون نسمة ويقدر ارتفاع هذا الرقم إلى ٣٩ مليوناً و٦٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٢٥م وإلى ٧١ مليوناً و١٠٠ ألف نسمة عام ٢٠٥٠ ومن المسلمات البديهية أن الاستهلاك يرتفع بمتوالية هندسية مع ارتفاع عدد السكان وأن الفساد يقوض كل إمكانيات التقدم أو النجاح في خطط التنمية.

من التحديات التي سيواجهها فخامته (في حال فوزه) هو التوسع في زراعة القات ويتضح من خلال البيانات المتاحة ان مساحة الأراضي التي كانت مزروعة بالقات عام ١٩٧٠م بلغت ٨٠٠٠ هكتار بينما وصلت المساحة عام ٢٠٠٠م إلى ١٠٢ ألف و٩٣٤ هكتاراً.

إن القات يستهلك حوالي ٨٣٠ مليون م٣ من المياه/ سنة وفي محافظة صنعاء وحدها ٦٠ مليون م٣/ سنة بينما يستهلك سكان مدينة صنعاء حوالي ٣٠ مليون م٣/ سنة ويعتبر القات من المحاصيل الأكثر استهلاكاً للمياه، حيث يحتاج في المتوسط إلى ٨٥٠٠م٣/ سنة مقابل ٧٠٥٦م٣/ هكتار لمحصول القطن و٥٠٤٠م٣/ هكتار لمحصول العنب (راجع: حماية الثروة المائية ـ عبدالله الجبار حسن ـ ص ٢٠).

إن التحديات التي سيواجهها فخامته سبق تحديدها في برنامجه الانتخابي الرئاسي عام ١٩٩٩م ونفضل أن يأخذ التحديات الواردة في ذلك البرنامج لتكون مسك ختام فترة حكمه ومن تلك التحديات:

١ـ مواصلة برنامج الإصلاح الإداري بكل تفاصيله.

٢ـ مواصلة برنامج الإصلاح السياسي بكل مفاصله.

٣ـ إعادة الهيكلة للمؤسسات الحكومية والعامة بما يضمن تحقيق كفاءة أكبر في الأداء وإزالة المعوقات والممارسات الفاسدة وتعميق القيم الإدارية الرفيعة والنزيهة وتأكيد هيبة الدولة دولة النظام والقانون في جميع المرافق والتطبيق المستمر لمبدأ الثواب والعقاب وتحقيق الربط الوثيق بين الحق والواجب.

٤ـ أوضاع الاستثمار عامة والمنطقة الحرة بعدن والمنطقة الصناعية في مثلث عدن/ لحج/ أبين/ والمنطقتين الصناعيتين في الحديدة والمكلا.

٥ـ أوضاع الشباب الباحثين عن فرص عمل وتشجيع الأعمال الصغيرة باعتبارها الوسيلة الناجحة للحد من البطالة.

٦ـ الارتقاء بتجربة السلطة المحلية وإزالة المعوقات التي تقف في طريقها وأبرزها المركزية وتأهيل الكادر في أجهزة السلطة المحلية والمكاتب التنفيذية في المحافظات.

٧ـ أوضاع الطاقة الكهربائية ومشاريع الصرف الصحي للمدن الرئيسية والثانوية.

٨ـ إيجاد القاعدة المادية والتنظيمية لجعل السياحة رافداً أساسياً وهاماً من روافد التنمية الاقتصادية ومصدراً من مصادر الدخل للنقد الاجنبي.

٩ـ إيلاء عناية مستمرة للثروة السمكية وحماية الثروة المائية والبيئة البحرية من النهب والتخريب والعبث ووضع التشريعات والرقابة الصارمة للقضاء على الاستغلال العشوائي للثروة السمكية وضمان الحفاظ على تجددها.

١٠ـ رصد كل الإمكانات من أجل تأهيل اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي بالاعتماد أولاً على مواردنا الذاتية:

٤ ـ توصيات:

٤ ـ ١ إعداد آلية فاعلة لمحاربة الفساد والعمل بمبدأ الثواب والعقاب.

٤ـ ـ ٢ ربط زيادة السكان بزيادة الإنتاج من خلال برامج تنموية ترصد لها الاعتمادات الكافية وتخضع للتقييم الإداري والإفصاح عن نقاط قوتها وضعفها وإيجاد المعالجات السريعة لنقاط الضعف.

٤ ـ ٣ إيجاد آلية لتعزيز مبدأ الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٤ – ٤ إيجاد سلطة محلية فاعلة وإطلاق المبادرات المحلية والتنافس بين المحافظات.

٤ – ٥ ترسيخ مفهوم استخدام الأرض بدلاً من تركها عرضة للمتاجرة.

٤ – ٦ العمل على توضيح صورة الدولة أمام الاستثمارات المحلية والعربية والأجنبية لتفادي التجربة المرة التي حدثت لشركة دبي لتشغيل المنطقة الحرة.

٤ –٧ إعداد إستراتيجية شاملة لملف الأعمال الصغيرة لمحاربة البطالة والفقر وإيجاد قاعدة بيانات بخريجي المعاهد والكليات والمدارس واحتياجاتهم اللازمة لفتح مشاريعهم الصغيرة أو المتوسطة وإيجاد منظومة متناسقة بين الشباب والجهات المختصة لتيسير الإجراءات والخدمات اللازمة.

٤ –٨ كسر الاحتكار في مجال النقل الجوي لتعزيز توجه الدولة في مجال :السماء المفتوحة".

٤ – ٩ التعامل الرشيد مع الموارد العامة لاستخدامها في مشاريع إستراتيجية في مجال البنية التحتية وهي من أبرز المعوقات التي يواجهها المستثمرون.

٥ – ١٠ تعزيز سلطة النظام والقانون بإيجاد الإدارة الفاعلة التي تتقن إدارة الوقت والمورد البشري وإيجاد القضاء المؤهل والعادل والسريع في إجراءات التقاضي وإيجاد الأمن المسئول .

د. رخصانة إسماعيل:

تولي الرئيس مقاليد الحكم سد فراغاً استراتيجياً ووضع اللبنات الأولى لليمن الحديث

خيار الديمقراطية

وكان الدكتور احمد عمر باناجة استاذ مشارك بكلية الاقتصاد أشار في ورقة العمل التي قدمها في هذه الندوة إلى الشواهد التي أجمع عليها اليمنيون على خيار الديمقراطية كوسيلة للنهوض ببلادنا وفي هذا السياق اختارت الدولة اليمنية المفهوم لواسع للدولة "التعددية الحزبية في ادارة العمل السياسي" وقوننة الجهود نحو التداول السلمي للسلطة لتجاوز الاختصاصات السياسية التي غالباً ماكان تتوج بصنع المؤامرات التي أفضت إلى الاحتراب بين أبناء الشعب الواحد وتدمير مقدراته وبالتبعية أرهقت دور الوطنية بتحمل تكاليفها على حساب النهوض والتنمية.

وقال باناجة في سياق ورقته المقدمة للندوة وبهكذا قرار يكون اليمنيون قد ارتضوا عبر دولتهم أن يلعب كل فرد منهم دوره في تحمل المسؤولية تجاه الديمقراطية ليس من خلال ممارسة حقوقه الديمقراطية فحسب بل والأهم من ذلك القيام بواجباته التي تستلزمها رعاية وتنمية الديمقراطية الأمر الذي يفرض على الجميع في سياق الممارسة ابتداع الاساليب التي من شأنها تقوية مداميك الديمقراطية لاتلك التي تخلخل أركانها من خلال العمل الدؤوب الذي ينبغي ان تقوده الطرق السياسية ومنظمات المجتمع المدني في اطار ما أشار إليه الدكتور القدير عبدالوهاب راوح بالحكم (الرشيد). في غرس ثقافة الحوار في ظل الاختلاف والتعدد في ظل الوحدة المجتمعية والحرص على تحويل كل مايتحقق من انجازات ديمقراطية مهما كانت ضآلتها من مجرد انجاز عابر إلى وعي وسلوك ليس لدى الفرد ولكن الأهم من ذلك وقبل ذلك كعامل سياسي في عملية التغيير.

وتطرق في مداخلته إلى أن انطلاق الديمقراطية إلى الآفاق الرحبة.. تستدعي أولاً وقبل كل شيء نهوض الدولة بكل مكوناتها وبمفهومها الواسع .

الرئيس يعتبر جزءاً من هذا البلد الطيب

فيما تناولت الدكتورة رخصانه اسماعيل رئيسة مركز دراسات المرأة بجامعة عدن تاريخ مرحلة عاشتها اليمن حيث قالت:

عانت اليمن قبل عام ١٩٧٨م ظروفاً سياسية واقتصادية واجتماعية في غاية الصعوبة والتعقيد وشكل المستقبل المجهول لتلك المرحلة.

إلا ان ١٧ يوليو ٧٨م شكل محطة مهمة فهو يوم خالد في تاريخ اليمن المعاصر كونه يؤرخ البداية لانطلاق الوطن إلى رحاب التطور والنماء والوحدة والديمقراطية وبناء الدولة اليمنية الحديثة.

وأشارت إلى أن الأخ الرئيس يعتبر جزءاً من هذا البلد الطيب النسيج الوطني لهذا الوطن وجزءاً من أحلامه وآماله المستقبلية.

واضافت.. كانت البداية حين تولى الأخ الرئيس علي عبدالله صالح مقاليد الحكم في البلاد في ظروف بالغة الخطورة إلا الاجماع الشعبي جعل الفرص تعانق التحديات والمخاطر ليسد فراغاً استراتيجياً ويضع اللبنات الاولى لليمن السعيد يمن الحضارات والأمجاد. لقد كان ذلك قراراً استراتيجياً صعباً إلا انه بذلك تحدى كل الظروف وكل الرهانات على حال اليمن حاضراً ومستقبلاً.. لقد برهنت الأحداث خلال مسيرة ٢٨ عاماً من البناء والتحديث والديمقراطية بأن الأخ الرئيس هو قائد ومفكر استرايتجي من الطراز الأول، يمتلك رؤية استراتيجية ثابتة وفراسة سياسية متميزة يمتلك قدرات وامكانيات لا حدود لها.

لقد اتسم برويته واتزان ولا ينفرد بالرأي فهو يؤمن بالحوار والاستماع إلى آراء الاخرين لقد حرص على اشراك القيادة باتخاذ القرارات الاستراتيجية للقضايا المصيرية للدولة اليمنية وآخرها اشراك الشعب اليمني باكمله في قرار اتخذه شخصياً بعدم ترشحه في الانتخابات الرئاسية وأبدت الجماهير اليمنية رأيها متمسكة به قائداً لهذه الأمة وذلك لعجز المعارضة اليمنية عن تقديم قائد له مواصفات كمواصفات القائد علي عبدالله صالح مما اضطر الرئيس إلى التراجع عن قراره خضوعاً لرغبة الأصوات المنادية لتثبيت ترشيحه .

د. ابتهاج الخيبة:

فخامة الرئيس يتمتع بصفات القائد والمفكر السياسي

ثوابت كثيرة

د. فارس السقاف تحدث في الندوة قائلاً:

يبدو أن المرء ليس بحاجة إلى أن يكرر ما قاله غيره لكن مع ذلك أريد أن أحرك قليلاً من الرتابة في الموضوع حتى إني أعتقد أنه إذا كان مقرراً لهذه الندوة أن أوجه وجهتها العلمية وليست الدعائية فانها تتناول عهد الرئيس علي عبدالله صالح بوجوهها المختلفة ما لها وما عليها ونحن في منبر علمي وليس دعائي ولهذا أعتقد أن الندوة تستعرض حقائق واقع استحقاق قائم.

وتطرق إلى مسألة الثوابت مشيراً إلى أن الثابت والمتحول كما تناولها أودنيس والمتحول الوحيد في حياة الإنسان هو التغيير والتحول وليس ثبات الإنسان وجموده.

والثوابت في زعامة علي عبدالله صالح كثيرة وعلى رأس صدارتها ثابت الحوار والتصالح والتسامح وهذه ربما لمسها الجميع من الخصوم ومن الأصدقاء والموالين والحلفاء للرئيس علي عبدالله صالح، فالحوار قائم منذ البداية، وكان يقال بأن الإنسان يتعامل مع الحاكم بين سيف المعز وذهبه والأخ الرئيس استخدم المرونة والتسامح والحوار حتى إنه استوعب الكثير من خصومه على مر التاريخ ابتداءً من الجبهة الوطنية التي كانت تثير حالة تمرد في داخل المناطق الشمالية إلى الانقلاب الناصري.. إلى حرب الانفصال وما قبل ذلك بعد مقتل إبراهيم الحمدي وما حدث من تمرد لقائد في وحدات الجيش في ذلك الوقت وهذه كلها شواهد على هذه الصفات.

أما من الثوابت الأخرى أيضاً في شخصية الرئيس علي عبدالله صالح وهي ثوابت متحركة متغيرة متطورة ثابت الديمقراطية فهو صعد عبر مجلس الشعب التأسيسي وإن كان مجلس الشعب التأسيسي الذي أسسه بالتعيين الرئيس الراحل الغشمي لمدة سنتين ولكنه استمر حتى عام ١٩٨٨م عندما بدأت أول انتخابات برلمانية ديمقراطية في شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) عام ١٩٨٨م.

ثم جاءت انتخابات النقابات والاتحادات المهنية والإبداعية إلى غير ذلك ثم الانتخابات البرلمانية فيما بعد الوحدة والانتخابات المحلية، وبعد ذلك عندما قامت الحرب عام ١٩٩٤م وانتهت كان يقول البعض اننا سنعود إلى الشمولية، ولكن استمر على هذا النحو وتمت انتخابات ٩٧م ثم بعد ذلك عام ٢٠٠٣م، ثم انتخابات محلية وبعد ذلك الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٩م في حدودها الدستورية بدورتين، وحتى أصحاب الكابوس الذين يقولون بمسألة التوريث وأوهام التوريث.

وقال: كتبت عن هذا لأنه إلى الآن لم ينص على هذا الأمر في الدستور، وليس هناك من تحركات في هذا المجال لتهيئة الأمر. والذين يثيرون هذا الموضوع كأنما يريدون أن يسقطوا ما في دواخلهم على هذا الأمر، وهذه قضية ليست قائمة، والقائم ما هو راهن في وضعنا الحالي، يجب أن نواجه هذا الأمر بالمعارضة البناءة، بالنقد الموضوعي لا غير ذلك.

والمح إلى أن ثمانية وعشرين عاماً يمكن احتسابها احتساباً آخر إذا كان في عام ٧٨م لم يتجرأ أحد لتولي الرئاسة وكان مقدراً للرئيس علي عبدالله صالح،وإذا كان سابقه قد أمضى في الحكم ما يقل عن ٨ أشهر وكان مقدراً له ألا يستمر أكثر من ستة أسابيع ولكن الأمر استمر.

وقال: كما أسلفت في عام ٨٢م انتهت الجبهة الوطنية في المناطق الوسطى وشمير وشرعب وكانت تطالب بوزارات سيادية وتريد أن تسقط النظام في شمال اليمن وانتهت في عام ٨٢م ثم بدأت انتخابات وتأسيس المؤتمر الشعبي العام في أغسطس ٨٢م إلى أن جاءت الوحدة والفترة الانتقالية والحرب وانتخابات ٩٣م و٩٧م أي الانتخابات الرئاسية المحددة من زمن الرئيس علي عبدالله صالح التي يمكن احتسابها الآن هي فترة السبع سنوات القادمة المتبقية، وأنا استغرب أن تثار ضجة حول هذا الموضوع، مشيراً إلى أن ما طرحه الدكتور عبدالوهاب راوح التي هي الورقة محورية لهذا الموضوع أن تثار ضجة عن تراجع الرئيس عن عدم ترشحه فأقول اعتقد أن الحق له ولا نحمل الأمر أكثر مما يحتمل وتراجعه له أسبابه ومبرراته إلى غير ذلك وهذا من حقه.

ولو كان تراجع عن النهج الديمقراطي وعن مواعيد الاستحقاق الانتخابي لكنا جميعاً ضد هذا القرار لكن هذا مازال في إطار الحق المسموح للرئيس علي عبدالله صالح، وأعتقد أن الرئيس امتلك زعامة تاريخية، كأي رئيس قبل إنجاز الوحدة ١٩٩٠م وترسيخها، كان علي عبدالله صالح في مسلسل الأرقام رئيساً من الرؤساء الذين يأتون ويذهبون ولكن بفعل الوحدة ورديفها الديمقراطي انتقل الرئيس علي عبدالله صالح من موقع الرئاسة إلى موقع الزعامة وهناك فرق بين الرئاسة والزعامة.

وأوضح في سياق ورقته أنه بالإمكان أن يأتي أي رئيس إلى سدة الحكم بفعل عوامل مختلفة ولكن الزعامة تتأسس موضوعياً من خلال الإنجاز لمضامين هذه المطالب التي يطرحها الإنسان في برامجه، والرئيس علي عبدالله صالح جعل زعامته ضمن زعامات تاريخية بتحقيق الوحدة والآن زعامة المستقبل.

وتساءل: هل يستطيع أن يواصل هذه المهام ليقود اليمن نحو المستقبل؟.. المستقبل له تحديات وله اشتراطات طبعاً، وأعتقد أن الرئيس علي عبدالله صالح أثبت من خلال الحراك الذي حدث في الفترة الماضية القريبة أنه هو الأجدر ربما هذا ليس دعاية وأنا لا أطالب الآخرين بأن يرسموا مخططات تآمرية على ترشيح بن شملان وماذا يعبر، نترك الأمر وهذا اختياره كلنا نوده ديمقراطياً ومن الصحيح أن يكون من بين الأحزاب، لأن الديمقراطية هكذا ربما المعارضة تختلف معنا وربما هي الخصوصية اليمنية، وفي عام ١٩٩٩م أكبر الأحزاب السياسية تبادر بترشيح رئيس الحزب المنافس لها قبل عام من ترشيحه ليكون هو مرشحها للإصلاح وهذا غريب.

وغريب أن يأتي رئيس مجلس النواب زعيم الأقلية وليس زعيم الأغلبية، وقالوا إن هذا موجود في بريطانيا، لكن في بريطانيا توصلوا إلى هذا النهج بعد تجارب طويلة، لكنها ليست هذه مماثلة وانما هي خصوصية يمنية، والآن بدلاً من أن ينتخبوا من بينهم انتخبوا غيره ووصفوه بالنظافة والنزاهة، ورجل محترم في هذا المجال وهذا صحيح، ولكن أنفي عن نفسي لم نجد من بيننا من يتسم بهذه الصفات، وربما هذا يشكل هروباً لعدم التجانس بين الفرقاء المتشاكسين في السابق المتصالحين في اللاحق، فهذا يعبر عن أزمة داخلية وما دامت لم تخرج عن الأطر الديمقراطية وبأساليب ضمن إطار الدستور والقانون فلابأس ولا نقف عند تخوم هذه المسائل الخلافية ونظل نتكلم لماذا (بن شملان) وماذا يقصد إلى غير ذلك، النتيجة أن الاستحقاق الانتخابي ذو شقين رئاسي ومحلي فيجب أن يعطي الاهتمام لهذه الجوانب.

وقال: أعتقد أن من مفردات النقد الموجه للرئيس علي عبدالله صالح لفترة حكمه إجمالاً نضع في الاعتبار السياق التاريخي ونحن أحياناً نحاسب علي عبدالله صالح أو أي حاكم بأثر رجعي، لكن قبل ٢٨ عاماً يجب ان نحاسب السياق التاريخي نستصعد هذا السياق التاريخي الذي حدث في ايام صعود الرئيس علي عبدالله صالح للعام ١٩٧٨م.

في عام ١٩٧٨م تولى في ١٧ يوليو وحدث انقلاب في أكتوبر ٧٨م في نفس العام ٧٨م وفي عام ٧٩م حدثت الحرب الثانية بين الشمال والجنوب، ولذا جاء في فترة عصيبة، وبعد ذلك حدثت معاناة كثيرة من فتن حروب وغيرها.

واشار إلى أن الفرص السابقة لم تمكن الرئيس علي عبدالله صالح من إنجاز المهام المتبقية، فهناك مهام متبقية ومن بينها التأخر في الانتقال من مجتمع القبلية إلى الدولة وهي التي تنازع الدولة اختصاصاتها وأورد مثلاً في ذلك "بأن يؤكل الثور الأبيض عندما يؤكل الثور الأسود".

واختتم كلامه بالحديث حول أهم التحديات التي واجهت فخامة الرئيس:

ـ الحروب والفتن التي لم تمكن الدولة من توفير الأموال وتوجيهها نحو البنى التحتية.

ـ تزايد معدلات النمو السكاني في مقابل شحة فرص العمل.

ـ الفساد وهو ما أدركت القيادة خطورته ووضعته ضمن معانيها الحاضرة ويحتاج إلى جدية وإلى تضحيات.

ـ تحديات مصادر البيئة والتلوث وصحة الإنسان.

هذه هي أهم التحديات وباعتقادي أن قيادة الرئيس علي عبدالله صالح ملزمة ان تتجه صوب هذا الأمر وإعطائها فرصة فعلاً، وهي ربما الأجدر في إنجاز هذه المهام ولتحقيق الرئيس علي عبدالله صالح ماهو مقدر له بعد أن رسخ الوحدة وثبت الديمقراطية وأنهى النزاعات الحدودية فانه أكثر إدراكاً لتحقيق هذه المهام المتبقية.

د. حسين باسلامة:

في عهد الرئيس علي عبدالله صالح ترسخ تقليد جديد بأن منصب الرئاسة للجميع والعملية الانتخابية تقرر من يفوز

اليمن لديها تجربة ديمقراطية

فيما أوضح الدكتور هشام السقاف "كاتب ومثقف" :

الشعوب لا تبدأ من الصفر بقدر ما تبدأ من حيث وصل الآخرون.. حيث ان اليمن لديها تجربة ديمقراطية مرعية بقوانين على الأقل في الشطر الجنوبي قبل الاستقلال.

ونحن بدأنا سنة ١٩٩٠م باتفاق على أساس ان تكون الوحدة متلازمة مع هذا المسلك الديمقراطي من حيث بدأ الآخرون مع الاعتراف بأن واقعنا اليمني فيه الكثير من التعقيدات.. وهذه ليست مبرراً ورأينا كثيراً من البلدان مثل افريقيا وبخاصة كينيا استطاعت ان تصل إلى مسألة التداول السلمي للسلطة بطريقة شفافة بعيداً عن المنغصات.

د.هشام السقاف :

رغم ان واقعنا اليمني فيه الكثير من التعقيدات إلا أن الوحدة قامت متلازمة مع الديمقراطية

قضية ينبغي تقديرها

وأشار الدكتور حسين باسلامة في مداخلته إلى الورقة التي قدمها الأستاذ عبدالوهاب راوح، حيث أشار إلى أنه في هذه الورقة تمكن الأستاذ عبدالوهاب راوح من أن يضع المشاركين على نمط جديد من ثقافة الحوار التي هي بدرجة رئيسية تحفز الجميع على التفكير وليس على التكرار، وقال انها تحفزنا على التفكير للنقد في الأجندة المطروحة على الورقة وتحفزنا للتفكير لمناقشة القضايا المهمة.

وأراد الأستاذ عبدالوهاب راوح أن يقدم لنا هذا النموذج لنخرج من الدائرة المغلقة في ثقافة الحوار التي كنا قد اعتدنا عليها نكرر الكلام ونكرر مصطلحات ونكرر حتى الأرقام (حتى يصيبنا الملل).

وأكد بقوله: اننا سننتقل بهذه الورقة لمناقشة القضايا الكبرى وليس التفاصيل التي قد نسمعها ولا يمكن أن تقدم لنا استنتاجات ومستخلصات في مثل هذه الحالة.

وقال في تقديري ان نسرح هذه العقلية الإجرائية في إدارة الحوار نناقش قضايا كبرى ولا نغوص في التفاصيل.

وأكد على القضايا الكبرى.. نحن في اليمن وفي عهد الرئيس علي عبدالله صالح نلغي منطق منطقة الحرمان.

أما عن الحديث عن فكرة منصب الرئاسة ومن يكون الرئيس هذه فكرة لم نتعود عليها في العالم العربي على الاطلاق.

وبالعكس من يتحدث في هذا الموضوع يبدو أن يكون لديه شعور بأنه سيكون في آخر المطاف داخل السجن.

وفي عهد الرئيس علي عبدالله رسخ تقليد جديد بان منصب الرئيس لم يعد لفئة ما أو حزب ما، ولكنه منصب للجميع والمعركة الانتخابية هي التي تقرر من الذي سيفوز، وهذه القضية ينبغي أن نعظم من شأنها ومن قيمتها.

ليس هناك بديل للرئيس

فيما سردت الأخت الدكتورة ابتهاج الخيبة سيرة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح منذ توليه منصب الرئاسة في ١٧ يوليو ١٩٧٨م في الوقت الذي كان يعيش الشطر الشمالي أوضاعاً صعبة غاية في التعقيد من النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ورغم ان الكثير يبتعدون عن منصب الرئاسة لأنه يحمل المخاطر.

إلا أنه تحمل الصعوبات وجازف ان يتحمل المخاطر في تلك الفترة الحرجة وتمكن من تخطي الصعاب وقاد البلاد نحو التطور السياسي والاقتصادي والاجتماعي، واستطاع أن يبني القدرة الدفاعية لليمن.

كما تطرقت كلمة د. ابتهاج إلى المنجزات التي تحققت في عهد الرئيس علي عبدالله صالح داخلياً وخارجياً وتمكن من حل كثير من المعضلات التي كانت ستدخل البلاد في أتون حرب لا تحمد عقباها.

وقالت: يكفينا فخراً إن الرئيس علي عبدالله صالح تحققت في عهده الوحدة والديمقراطية.

إن هذا القائد الفذ يستحق وبجدارة أن يكون رئيساً لليمن لانه يتمتع بسمات القائد الفذ والمفكر السياسي ولا يمكن أن يكون هناك بديل له في هذه المرحلة بالذات.

احاديث لصحيفة (١٤ أكتوبر) على هامش حلقة النقاش

متابعة/ أحمد علي مسرع

على هامش الندوة الخاصة بتحديات المرحلة واستجابة الأخ الرئيس للترشح للانتخابات الرئاسية القادمة ارتأت الصحيفة أن تجري بعض اللقاءات القصيرة مع بعض المشاركين في هذه الندوة فيما يلي نص اللقاءات..

د. محمد عبدالوارث

الرئيس خير من يقود سفينة الوحدة إلى بر الأمان

حيث تحدث د. محمد عبدالوارث عميد كلية الاقتصاد بالقول:

الظروف الراهنة والمتغيرات والصراعات على المستوى المحلي والإقليمي والدولي راهناً، وما جرى في العراق ولبنان توجب علينا أن نلتقي حول عملية الانتماء لليمن، والحفاظ على الوحدة التي جاءت نتاج دماء وجماجم الشهداء الابرار.. شهداء الثورة اليمنية ٢٦ سبتمبر و١٤ أكتوبر، مما يجدر بنا المحافظة على المنجزات وأن ننظر إلى القضايا نظرة مستقبلية طيبة، وأن لا ننظر بنظارة سوداء قاتمة، وأن الرئيس علي عبدالله صالح هو خير من يقود السفينة ـ سفينة الوحدة والثورة والديمقراطية إلى بر الأمان، وهو الأمر الذي يشهد له به الجميع داخلياً وخارجياً.

دوران في حلقة مفرغة

كما قال د.احمد صالح منصر: يظهر لنا بما لا يدع مجالاً للشك أن اللقاء المشترك كغيره من المعارضة في دول العالم الثالث ـ المقصود ـ هو رأس السلطة من وراء عبارة التغيير أي الدوران في حلقة مفرغة حيث يتم الاستيلاء على السلطة من قبل المعارضة ومن معارضة المعارضة، وهكذا دواليك.. علماً ان ما جاء في برنامج الإصلاح هو برنامج مختلف لهدم النظام وإيجاد نظام آخر أي إيجاد الملكية الدستورية من جديد أي نظام يبنى دون اعتبار للواقع الذي نعيشه.

د. أحمد صالح منصر

وأشار إلى أن الرئيس جاء للسلطة في زمن غاية في التعقيد، ما بعد ١٧ يوليو ١٩٧٨م حصلت تحولات عظيمة وإنجازات ضخمة فالديمقراطية ليست تنظيراً، بل هي مجسدة على الواقع، وليس على الورق أو شعارات جوفاء، هناك انتخابات برلمانية ورئاسية ومحلية وحوارات وتسامح وإعفاءات وكلها تهدف إلى ترسيخ الوحدة، فالسلطة موجودة والديمقراطية يتم تجسيدها في الواقع المعاش والتنافس الشريف مطلوب.. أما الاستقواء بالخارج فقد تمكن الرئيس علي عبدالله صالح من قطع خيوط الاستقواء بالخارج.. كل القوى التي ترفع شعارات براقة كانت مستقوية بالخارج، تهدف إلى تقديم مصالح الخارج على حساب مصالح الوطن.. والرئيس علي عبدالله صالح غلب مصلحة الشعب اليمني ومصلحة الوطن على كل المصالح، ولدينا ديمقراطية حقيقية مدعمة بالحوار والنهج السلمي.. إذن ما الذي نريده من السلطة؟ هل نريد الاستقواء؟ هل نريد النهوض؟ هل نريد استهداف السلطة؟ وهذا هو الأساس.